



بيان

تارودانت في 11-01-2010

اجتمعت تسقيفة النقابات الأربعة الموقعة أسفله يوم الاثنين 11 يناير 2010 لمدارسة مجموعة من المطالب والملفات التي تهتم نساء و رجال التعليم بالإقليم ، منها :

- 1 . نتائج الترقية بالاختيار 2008 و النقط الإدارية الخاصة بناية تارودانت.
- 2 . الملف المطلي لهيئة الإدارة التربوية و الذي تضمنه بيان 9 دجنبر 2009.
- 3 . انفراد النيابة بتعيين الملفات الاجتماعية الجموية.
- 4 . عدم الالتزام باتفاق 15 شتبر 2009 و الذي تم مع السيد النائب و تحت إشراف السيد مدير الأكاديمية يوم 1 أكتوبر (الملفات الصحية - ملف التكاليف بالمصالح النيابية - نظلمات و طعون الحركة المحلية ...)
- 5 . إقدام النيابة على بعض التكاليف المشبوهة (م/م عمر بن الخطاب - م/م القادسية - تحشومت م/م الفراحي - م. تالوين القصبة !!!) .
- 6 . مشكل الاعتداءات التي طالت بعض رجال و نساء التعليم بمجموعة من المؤسسات التعليمية (م/م أم القرى - م/م ابن عباد تاركة - م/م إنفكن - م/م تمهلا - م/م أممر ...) ،

و بعد مناقشة مستفيضة و مسؤولة ، تم الوقوف على ما يلي :

1. ملف الترقية بالاختيار :

• بعد دراسة نتائج الترقية ل2008 لوحظ ما يلي :

ملاحظات	المسلم 10		النيابة	ملاحظات	المسلم 11		النيابة	نموذج من الابتكاري ونفس الحيف بالنسبة لجميع الأسلاك
	المرشعون	المتفون			المرشعون	المر		
5 (س) من المرشحين حصلوا على نقطة إدارية 60	61	697	تارودانت	52 (س) من المرشحين حصلوا على نقطة إدارية 60	33	300	تارودانت	
38 (س) 10 و 123 (س) 11 من المرشحين حصلوا على نقطة إدارية 60	93	908	سيدي قاسم	295 (س) 11 و 137 (س) 10 من المرشحين حصلوا على نقطة إدارية 60	62	460	سلا	

من خلال الجدول نسجل مجموعة من الملاحظات نجلها في ما يلي :

- الحيف الذي لحق مرشحي نيابة تارودانت نتيجة ترقى عدد قليل مقارنة ببعض النيابات و عدد المترشحين .
- غياب تكافؤ الفرص و أعمال منطق المحسوبة في منح النقطة الإدارية .
- استغلال النقطة الإدارية لتصفية الحسابات تحت مباركة و لا مسؤولية النائب الإقليمي ؟!

2. ملف الإدارة التربوية :

- رغم مجموعة من البيانات و اللقاءات و المواقف النضالية السابقة لهيئة الإدارة التربوية ، فإننا نسجل بكل أسف عدم التعاطي الجدي والمسؤول مع جميع المطالب العادلة والمشروعة رغم الوعود الكاذبة ؟!

3. ملف الموارد البشرية :

- هناك نوع من التسوية و المماثلة في تعاطي النيابة مع الاتفاقات التي تمت مع التنسيق الرباعية ، و هذا ما تأكد لنا من خلال آخر اجتماع ليوم 5 يناير 2010 حيث فوجئنا بعده بتعيين الحالات الاجتماعية الجهوية بشكل انفرادي و غير مسؤول مع نوع من التحدي (التهور) من طرف مسؤول الموارد البشرية.
- إساءة رئيس الموارد البشرية للنقابات خلال لقائه بالحالات الاجتماعية الجهوية و الوطنية، باتهامها بالمقايضة بتعيينهم، بغرض التأثير عليهم لقبول التعيينات ، بل أكثر من ذلك وصل به الأمر إلى التهديد بشكل غير مسؤول
- إقدام مصلحة الموارد البشرية على مجموعة من التكاليف و التعيينات بشكل انفرادي و غير مسؤول ينم عن تهور و تغييب تام لمصلحة التلميذ و الأستاذ(ة).

4. ملف التكوين المرتجل :

- بعد مجموعة من النضالات في سبيل تكوين مستمر فعال ، تم تشكيل لجنة إقليمية لمتابعة سيره في أفق وضع قطيعة مع الارتجالية و هدر المال العام، إلا أن لوبي الفساد بالنيابة أجهز على اختصاصاتها و يأبى إلا تجميدها لحاجة في نفس يعقوب.
- من خلال تتبعنا لما مر من التكوينات بجميع أنواعها تم الوقوف على مجموعة من الخروقات و التجاوزات التي طالت مستويات منها : (التغذية _ المصوغات التكوينية _ المكونين- تدبير التكوين) و كنا دانما و ما زلنا ننبه النيابة إليها .
- رغم مطالبتنا بعقد لقاءات تقويمية التكوينات السابقة إلا أننا لم نلق آذانا صاغية مما ينمى باستمرار نهج سياسة الأمر الواقع بهدف التمرير و التستر على الخروقات.

5. ملف التجهيز و البناءات و الممتلكات:

- بعد أمطار الخير الأخيرة انكشف المستور و الحمد لله على ذلك ، بحيث عرفت مجموعة من المؤسسات التعليمية انهيارات و تصدعات و و غرق بعضها وتوقفت الدراسة بمجموعة منها إلى الآن .ظهر بما لا يدع مجالاً للشك مدى هشاشة البنيات التحتية للمؤسسات بالإقليم و وجود غش بها على مستويات عدة .
- هناك هدر المال العام من خلال تعريض مجموعة من التجهيزات المدرسية للأمطار و عوامل الطبيعة مما أدى إلى إتلافها ، مع العلم أن هناك مؤسسات في أمس الحاجة إليها.
- غياب الشفافية و العدالة في توزيع الهواتف النقالة مما ينمى بأن نفس النهج ستسير عليه المصلحة في توزيع الحواسيب النقالة و غيرها...
- غياب الشفافية في تدبير ملف البناءات و التستر على بعض الاحتلالات للسكن الوظيفي و الإداري ...

6. ملف الاعتداءات على المؤسسات التعليمية:

- عدم اكتراث النيابة لما يطال المؤسسات التعليمية و الأطر العاملة بها من اعتداءات و انتهاكات ، رغم مجموعة من البيانات و المواقف النضالية .
- تواطؤ النيابة مع مجموعة من المعتدين على بعض نساء و رجال التعليم رغم مجموعة من النضالات .
- أمام هذه التراجمات و الاختلالات التي يعرفها تدبير الشأن التعليمي بالإقليم و الناتجة عن عدم مواكبة النائب الإقليمي لما يجري ببعض المصالح النيابة و تفويض جميع الصلاحيات لرؤساء غير مسؤولين عن تصرفاتهم للتلاعب بمصير و مصالح الشغيلة و المؤسسات التعليمية.

فإن النقابات التعليمية الأربع قررت تنفيذ برنامج نضالي دفاعاً عن المدرسة العمومية و حقوق و مكتسبات الشغيلة التعليمية سيكون على الشكل التالي:

- 1_ تنفيذ وقفة احتجاجية انذارية للمكاتب النقابية أمام النيابة يوم الخميس 21 يناير 2010 ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً .
- 2_ مقاطعة جميع التكوينات المقبلة إلى حين الاستجابة للمطالب و تفعيل دور اللجنة الإقليمية للتكوين.
- 3_ مقاطعة جميع اللقاءات التي يحضرها مسؤول الموارد البشرية إلى حين التزام النائب بالإشراف عليها شخصياً.

و في انتظار الاستجابة للمطالب المشروعة و المستعجلة للشغيلة التعليمية بالإقليم و التراجع عن جميع الخروقات و الاختلالات نهيب بجميع نساء و رجال التعليم الاستعداد للانخراط في إنجاح هذا البرنامج النضالي في مرحلته الأولى و سوف نعلن عن المرحلة الثانية في بيان لاحق ، كما ندعو الجهات المسؤولة جهويًا و وطنيًا إلى إيفاد لجن محايدة للإفحص ، من أجل الوقوف على جميع الاختلالات و تصحيحها و اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المسؤولين عنها .

وعاشت الوحدة النقابية

